تحقيق

بقلم: إرنستو زيديلو

طُلب من لجنة من كبار الشخصيات إصدار توصيات بشأن مستقبل الوكالة، وهذا عرض لما قالوه.

طُلب إلى لجنة كبار الشخصيات أن تفكرفي الكيفية التي قد يتطور بها المستقبل النووي حتى عام 2020 وما بعده، وما يُحتمل أن يطلبه العالم من الوكالة، وما هي الخطوات الواجب اتخاذها لكي يتسنى للوكالة أن تلبي تلك الاحتياجات.

وقد أصدرنا وثيقة بعنوان 'تقوية النظام النووي العالمي من أجل تحقيق السلام والازدهار: دور الوكالة الدولية للطاقة الذرّية حتى عام 2020 وما بعده'.

والخلفيات الوطنية والمهنية لأعضاء اللجنة متباينة تماماً*، وقد أدى هذا الظرف إلى تعدد وجهات النظر حول الطاقة النووية والقضايا ذات الصلة خلال مناقشاتنا وإعدادنا للتقرير. ومن الجدير بالملاحظة أنّه بالرغم من تباين آرائنا – بل وتعارضها في بعض الأحيان – حول عدة قضايا مهمة نوقشت أثناء عمل اللجنة، فإن اللجنة مجمعة على أنه يجب على الدول الأعضاء في الوكالة تقويتها بتوفير مزيد من الصلاحيات والموارد والعاملين والتكنولوجيا.

ونعتقد أنّ الحاجة الماسة للخدمات الحاسمة الأهمية التي تضطلع بها الوكالة، وهي حاجة يرجح كل الترجيح أن تزداد وتتسع في المستقبل المنظور، تستوجب جعل الوكالة أكثر قوة.

وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن التصاعد الحاد لأسعار الوقود الأحفوري والخطر الوشيك لتغير المناخ، الذي يُسلّم بأن الطاقة النووية تشكل خياراً مهماً للتخفيف منه، قد يرجّح احتمال حدوث نهضة في مجال الطاقة النووية في المستقبل القريب.

وينبغي تعزيز التعاون الدولي فوراً لضمان أنّ أي توسع محتمل في الطاقة النووية سوف يكون مأموناً وآمناً، وأنّه لن يساهم في انتشار الأسلحة النووية. وينبغي على الوكالة أن تساعد الدول المبتدئة على توفير البنية الأساسية اللازمة لتطوير الطاقة النووية على نحو مأمون وآمن وسلمي. وعلى الوكالة أن تعمل مع الدول الأعضاء لتنسيق البحث من أجل تصميم مفاعلات اقتصادية مأمونة ومقاومة للانتشار.

ويجب أيضاً على الوكالة توسيع جهودها الرامية إلى مساعدة الدول على وضع نُهج مأمونة ومستدامة للتصرف في النفايات النووية، وبناء الدعم الجماهيري والدولي لتنفيذها. وسوف يكون على الوكالة أيضاً تطوير معايير الأمان النووي الدولية، وتعزيز توافق عمليات اعتماد نماذج جديدة للمفاعلات. وتُعد المحطات النووية الإقليمية المشتركة وآليات تأمين الإمداد بالوقود النووي – بما في ذلك البنوك الدولية لليورانيوم المثرى والإدارة متعددة الجنسيات لدورة الوقود الكاملة– وتقدير موارد اليورانيوم العالمية وبحوث وتطوير دورة وقود الثوريوم، بعض المساعي التي ربما يتمخض عنها إلقاء مزيد من المسؤوليات على عاتق الوكالة .

كما ينبغي أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار أنّ الضمانات ستظل تشكل جزءاً أساسياً من عمل الوكالة. والواقع أن المسؤوليات الرقابية للوكالة تتوسع على نحو سريع. ففي الفترة من عام 1984 إلى عام 2007 ازداد حجم المواد النووية الخاضعة للضمانات إلى ما يربو على عشرة أمثال. ويطلب الكثيرون إلى الوكالة تنفيذ البرتوكول الإضافي إلى جانب مواصلة اتباع نهج رقابي قطري ومستند إلى المعلومات، يتطلب من الوكالة أن تفحص مدى واسعاً من أنواع المعلومات الإضافية والأكثر تعقيداً.

وينبغي تفسير الصلاحيات الحالية للوكالة بحيث تعطيها مسؤولية التفتيش بحثاً عن المؤشرات الدالة على وجود أنشطة تسلّح نووي. وكما ظهر جلياً من خلال الأحداث الأخيرة فإنّه تلزم أحيانا شفافية تتعدى كثيراً الإجراءات المطلوبة في البرتوكول الإضافي، وذلك لتوفير الثقة بأنّ البرنامج النووي لأي دولة من الدول هو برنامج سلمي تماماً.

وينبغي أن تعمل الوكالة على نحو وثيق مع الدول الأعضاء التي تقوم بتطوير عمليات جديدة لدورة الوقود، لكي يتسنى دمج الإجراءات الرقابية الفعالة وعدم الانتشار والحماية المادية في تصميم هذه النظم الجديدة منذ البداية. ومن الواضح أنه سوف تكون هناك حاجة إلى زيادات أخرى في الأعمال الرقابية إذا حدث ازدهار في الطاقة النووية وإذا تغيرت ظروف أخرى في المستقبل.

وبالرغم من أنّ الأمن النووي هو في الأساس مسؤولية كلٍّ من الدول على حدة فإنّ للوكالة دوراً مهماً ينبغي أن تقوم به في التصدي لتهديد الإرهاب النووي. فهي الجهة الدولية الوحيدة ذات الاختصاص والخبرة ذات الصلة التي يُعوّل عليها عدد كبير من البلدان.

الـــرؤيـــــة

وينبغي أن تتفاوض الدول على اتفاقات ملزمة ترسي معـايير فعالة للأمن النووي العالمي. وينبغي أن تتفق الدول على إعطاء الوكالة دوراً مهماً في وضع تلك المعايير الملزمة وفي المساعدة على تنفيذ تلك المعايير وتأكيد تنفيذها. وينبغي أن تطور الوكالـة تشريعات نموذجيةً تساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها المترتبـة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1540 الذي يقضي بأن تسن الدول قوانين وطنية فعالة تحظر الأعمال ذات الصلة بالإرهـاب النووي والتهريب النووي.

وينبغي أن توسع الوكالة جهودها لضمان الأمن الفعال لأخطر المصادر المشعة على نطاق العالم، وإعطاء مزيد من الأولويـة لمنع التهريب النووي. كما ينبغي أن تواصل جهودها لمـساعدة الدول في الإعداد للتعامل مع عواقب التشتت الإشعاعي.

وبالرغم من تحسن الأمان النووي كثيراً في العقود الأخيـرة، فلابد من الاستمرار في الحد من مخاطر وقوع حـادث فـي أي مفاعل معين. ودور الوكالة في المواظبة على تحسين نظام الأمان العالمي حاسم الأهمية، ويجب تعزيزه. وينبغي أن تقود الوكالـة جهداً دولياً لإنشاء شبكة عالمية للأمان النووي، وضمان تبـادل واسع النطاق للمعارف والخبرة والدروس المـستفادة الحاسـمة الأهمية للأمان.

وينبغي أن تبرم الدول، مع مضي الـزمن وبمـشاركة مـن الوكالة، اتفاقات ملزمة من أجل الامتثال لمعايير الأمان العالميـة الفعالة، ولكي تخضع لاستعراضات نظراء دولية للأمان النووي.

وينبغي أن تعزز الدول الأعضاء والوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرّية جهودهما ذات الأهمية الحاسمة من أجل ضمان أنّ البلدان التي تستهل برامج للقوى النووية تقوم بتطوير بنى أساسية سليمة للأمان، تشمل هيئات تنظيمية فعالة ومستقلة. وينبغي أن توسـع الوكالة جهودها الرامية إلى مساعدة الدول على تقييم ثقافة الأمان النووي وتقويتها.

والمعونة التقنية التي تقدمها الوكالة إلى البلدان الناميـة فـي مجال التطبيقات النووية في ميادين الصحة والزراعة والصناعة والبيئة والهيدرولوجيا والبحوث الحيوية والفيزيائية مهمـة مـن حيث مساهمتها المباشرة في رفاه البشرية، وكذلك لأنّها تـساعد على بناء دعم واسع النطاق للوكالة ذاتها ولرسالاتها الأكبر حجماً الخاصة بالطاقة والأمان والأمن وعدم الانتشار.

وبناءً على ذلك، يلزم توسيع برنامج التعاون التقنـي للوكالـة وتنويعه لضمان مسايرته لنمو الأنشطة الأخرى للوكالة. وسوف يتجاوز الطلب على المعونـة التقنيـة دائمـاً حـدود المـوارد المخصصة له، ولكن من الضروري أن تُلبى على نحو أفضل في المستقبل توقعات البلدان النامية الطامحة للحصول على هذا الدعم من الوكالة .

وتعتقد اللجنة أنّه لكي تتمكن الوكالة من أداء هـذه الواجبـات وغيرها على نحو ملائم، ينبغي أن تخصص لها دولها الأعضاء موارد أكبر كثيراً. ونقترح إجراء زيادة فورية لمرة واحدة فـي ميزانية الوكالة بمبلغ يكفي – على الأقل – لتجديد مختبر تحاليل الضمانات وتوفير التمويل الكـافي لمركـز الوكالـة للتـصدي للحادثات والطوارئ.

كما نقترح إجراء زيادات سنوية في الميزانية العادية بغية دعم توسّع أعمال الوكالة في مجالي الأمن والأمان، والأنشطة الأخرى التي تدعم البلدان المبتدئة التي تستهل برامج نووية، ودعم توسع العمل في التطبيقات النووية ونقل التكنولوجيا.

وفي إطار زمني أطول، ثمة حاجة إلى زيادة مستمرة للميزانية العادية لكي يتسنى الوفاء بالطلبات المتزايدة على خدمات الوكالة. وسوف يسمح وجود ميزانية عادية أكبر كثيراً – ربما تصل إلى ضعف الميزانية الحالية بحلول 2020 – بتحقيق التوسع المطلوب للعمل في مجال المفاعلات النوويـة ودورة الوقـود، والأمـن والأمان، ودعم تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان مـن خـلال التطبيقات النووية والتعاون التقني.

وتعتقد الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة أيـضاً أنّ إحـراز تقدم، أو عدم إحرازه، صوب نزع السلاح، سوف يـؤثر تـأثيراً عميقاً على نجاح مهمة الوكالة الخاصة بعدم الانتـشار. وتُلـزم المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويـة الـدول الأطراف الحائزة لأسلحة نووية إلزاماً قانونيا بأن تتفاوض بحسن نية من أجل نزع السلاح النووي، وقد اتفقت تلـك الـدول فـي مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعـام 2000 علـى أن المعاهدة تمثل التزاماً مطلقاً بإنجاز الإزالـة الكاملـة لترسـانتها النووية.

ويُعد هذا الالتزام جزءاً لا يتجزأ من صـفقة معاهـدة عـدم الانتشار، وليس بوسعنا، مهما شددنا، أن نشدد التـشديد الكـافي على مدى الحاجة لأن تصبح معاهدة عدم الانتشار عالمية. ويجب

20/20

أسند الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة إلى أمانة الوكالة مهمة إجراء استعراض تفصيلي لطبيعة ونطاق برنامج الوكالة في العقد القادم، والموارد اللازمة لتمويل تلك الأنشطة. وسميت الدراسة "20/20"، لتعكس الجهد المبذول للتطلع إلى للمستقبل حتى عام 20/20 وما بعده بأوضح رؤية ممكنة.

وطبقاً لاستنباطات التقرير فإنّ التحديات الرئيسية التي يرجح أن تواجه الوكالة في الإطار الزمني حتى عام 2020 هي:

- النمو في استخدام القوى النووية، الناتج عن الطلب على الطاقة النظيفة؛
- زيادة الطلب على استخدام التطبيقات النووية في الصحة والغذاء والبيئة؛
- زيادة التركيز على الحفاظ على مستوى عالٍ من الأمان؛
- مكافحة خطر الإرهاب النووي؛
- تقوية نظام الضمانات لكفالة فاعليته ومصداقيته واستقلاله.

يمكن الاطلاع على التقرير "20 / 20 رؤية من أجل المستقبل" على الرابط التالي:
www.iaea.org/NewsCenter/News/PDF/20-20vision_220208.pdf

على الدول أن تجدد التزامها بتحقيق الرؤية المتمثلة في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وأن تتخذ خطوات أكثر حزماً في هذا الاتجاه.

وغني عن البيان، أنّ الوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية لن يتحقق بسرعة، وسوف يتطلب عملاً من قِبل العديد من ممثلي النظام الدولي يتجاوز كثيراً حدود ولاية الوكالة وقدراتها.

وما يلزم هو إعادة تنشيط طموحة للصفقة الكبرى التي أُبرمت منذ أربعين عاماً في معاهدة عدم الانتشار. وسيتعين أن تجمع الصفقة الكبرى المجددة بين خطوات يمكن أن تُتخذ فوراً ورؤية ذات أمد أطول، وأن تجتذب الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام للمعاهدة.

وستكون مطلوبة بالتأكيد نُهج جديدة للتحقق من الامتثال لالتزامات المعاهدة، ولتوفير الأمن للدول في غياب الأسلحة النووية، ولمعاقبة الدول التي تنتهك النظام، ومن المرجح أن تكون هناك حاجة أيضاً إلى أساليب جديدة لمراقبة العناصر الحساسة في دورة الوقود النووي.

وما قد يكون عليه الدور المستقبلي للوكالة في مجال نزع السلاح ما زال غير محدد على وجه الدقة. ولكن من المؤكد أنّ التحقق النووي الدولي سيكون ضرورياً مع استمرار عملية نزع السلاح، وقدرات الوكالة وخبراتها الحالية تجعلها مؤهلة للقيام بدورٍ محوري في هذا المسعى. وسيكون من المنطقي أيضاً أن تمنح الدول الوكالة دوراً محورياً في رصد المخزونات الهائلة من المواد الانشطارية التي سيُستغنى عنها من برامج الأسلحة النووية. وستبرر هذه الأنشطة تخصيص موارد إضافية للوكالة.

ولدى المجتمع الدولي فرص واعدة وتحديات مهمة تتعين عليه مواجهتها مع تقدم العالم نحو العقد النووي السابع. ويتيح التوسع في استخدام التكنولوجيات النووية إمكانية هائلة لتلبية احتياجات إنمائية مهمة. لكنه يطرح أيضاً تحديات معقّدة وواسعة النطاق تتصل بالأمن والأمان يجب التصدي لها بفعالية. ومن ثم يدعو التقرير الذي أصدرناه إلى تقوية النظام النووي العالمي لكي يتسنى الحد من المخاطر مع السماح بالنمو السريع لمساهمات التكنولوجيا النووية في الرفاهية البشرية.

سوف ينبثق نظام نووي أقوى كنتاج لازدياد العمل الجماعي والشراكة، واتساع نطاق الشفافية، وتزايد فاعلية معايير الأمان والأمن على نطاق العالم، والتدابير الجديدة لعدم الانتشار، والخطوات المتصاعدة للحد من الأسلحة النووية والتخلص الكامل منها. وإذا استطعنا إقامة هذا النظام النووي المعزز فيمكن أن يفضي في نهاية المطاف إلى عهد يتسم بتسخير الذرة من أجل السلام والرخاء، كما كان مرجواً حين أُسست الوكالة في عام 1953. وتلك بالطبع مهمة تتجاوز صلاحيات الوكالة وقدراتها، لكن تقوية الوكالة سوف تكون أحد أهم الخطوات الأساسية والجوهرية تجاه تحقيق ذلك الهدف.

إرنستو زيديللو مدير مركز يال لدراسة العولمة ورئيس المكسيك السابق.

* أعضاء اللجنة هم : **السفير أوليميي أدنيجي** (نيجيريا)، **لاجوس بوكروس** (هنغاريا)، **الأخضر الابراهيمي** (الجزائر)، **دكتور راجاغوبالا شيدامبارام أستاذ بمعهد هومي بهابها بوزارة الطاقة الذرية** (الهند)، **النائب لامبرتو دينى** (إيطاليا)، **غاريث إيفانس** (استراليا)، **لويز فريشيت** (كندا)، **آن لوفيرجيون** (فرنسا)، **كيشورماهبوباني** (سنغافورة)، **السفير رونالدو موتا سارنبرغ** (البرازيل)، **السفير بيوز ياسيباسي نغواندو** (تنزانيا)، **النائب سام نون** (الولايات المتحدة)، **السفير كارل تيودور باشكي** (ألمانيا)، **دكتور فولفغانغ شوسل** (النمسا)، **الأكاديمي إيفغيني فيليخوف** (روسيا)، **البروفسور وانغ دازونغ** (الصين)، **الدكتور هيرويكي يوشيكاوا** (اليابان)، **إرنستو زيديللو**، رئيس اللجنة (المكسيك)